

المحور الثالث: السياسات النقدية والمالية

تعتبر السياسة الاقتصادية عن مجموعة الإجراءات والتدابير المتناسقة التي تتخذها السلطات العمومية بغية الوصول إلى تحقيق أهداف قد لا تكون اقتصادية بالضرورة، تنقسم إلى سياسة اقتصادية هيكلية وسياسة اقتصادية توافقية هذه الأخيرة تنقسم إلى سياسة نقدية وسياسة مالية، حيث أن السياسة الهيكلية هي سياسة طويلة الأجل تركز على الهيكل الاقتصادي للدولة مثل تغيير السياسة الصناعية أو السياسة التنافسية، تحرير الأسعار، خلق مرونة في سوق العمل الخ، والسياسة التوافقية هي سياسة قصيرة الأجل تختص بالجانب النقدي والتكاليف والنفقات العمومية والأجور وغيرها.

تهدف السياسة الاقتصادية إلى أهداف ليست اقتصادية بالضرورة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- النمو الاقتصادي: يقيم عن طريق معدل النمو بالنسبة للناتج الداخلي الخام؛
- التشغيل الكامل: يقاس عن طريق معدل البطالة كنسبة من القوة العاملة؛
- استقرار الأسعار: يقاس عن طريق معدل التضخم كنسبة، فالدولة تبحث عن ضمان القدرة الشرائية للأعوان الاقتصاديين ضد الوهم النقدي؛
- توازن الحساب الخارجي يقاس عن
- ريق ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

فعندما يصل النشاط الاقتصادي إلى قمة الدورة عادة ما يكون هناك ارتفاع تضخمي في الأجور والأسعار وزيادة في الواردات مقارنة مع الصادرات وبذلك يظهر العجز في ميزان المدفوعات، أما في قاع الدورة تزداد البطالة إلى درجة غير مرغوب فيها لذلك يكون هدف سياسة الاستقرار الحد من اندفاع النشاط الاقتصادي عندما يقترب من قمة الدورة، وتشجيعه وتنشيطه عندما يقترب من القاع.

1- السياسة النقدية:

تشمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات إحداها تخص تحديد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة، والثانية تتعلق بالوسائل التي تتوصل بها تلك السياسة إلى تحقيق غاياتها والوصول إلى أهدافها وهي قرارات تتصل بالبنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية المركزية.

- **تعريف السياسة النقدية:** تشمل السياسة النقدية جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة العامة بهدف التأثير على مقدار توفير واستعمال النقد والانتماء والحفاظ على التوازن بين المجمعات النقدية والإنتاج الحقيقي.
- **اتجاهات السياسة النقدية:** تتمثل فيما يلي:

- **الاتجاه الانكماشى:** تكون في حالة ارتفاع معدل التضخم الناجم عن الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار الذي يقابله طلب زيادة الأجور، وهنا تقوم السلطة النقدية بسياسة نقدية انكماشية من خلال تقليص المعروض النقدي في السوق من خلال عدة أدوات منها المباشرة وغير المباشرة.

- **الاتجاه التوسعي:** يتبعها البنك المركزي في حالة انخفاض الكتلة النقدية المتداولة في السوق من أجل زيادة المعروض النقدي فيلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم ما يشجع البنوك التجارية على طلب المزيد من السيولة.

- **أهداف السياسة النقدية:** للسياسة النقدية عدة أهداف تسعى معظم الحكومات إلى تحقيقها

- الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار المحلية؛
- تحقيق معدلات نمو مناسبة ومعقولة؛

- تخفيض معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار في سوق العمل؛
 - الحفاظ على استقرار أسعار الصرف؛
 - العمل على استقرار أسعار الفائدة؛
 - تحقيق الاستقرار النقدي؛
 - الحفاظ على التوازن الخارجي.
- أدوات السياسة النقدية: تعتمد السلطات النقدية لأي بلد في إدارة شؤون النقد والائتمان على نوعين من الأدوات والوسائل الأولى غير مباشرة، والثانية مباشرة:
- الأدوات غير المباشرة: تتمثل في:
- **عمليات السوق المفتوحة:** وتعني دخول البنك المركزي إلى السوق المالي بقصد شراء أو بيع الأدوات المالية " السندات"، ولنجاح هذه العملية يتطلب الأمر توفر أسواق مالية متطورة ووجود وعي مصرفي لدى أفراد المجتمع بالإضافة إلى جهاز مصرفي متطور، فإذا استهدف البنك المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية لمواجهة الضغوط التضخمية فإنه يقوم بطرح أدونات الخزينة والسندات في الأسواق المالية بقصد امتصاص الفائض النقدي لدى أفراد المجتمع والعكس إذا كان الاقتصاد يواجه حالة من الركود الاقتصادي.
 - **نسبة الاحتياطي القانوني:** عبارة عن نسبة تحتفظ بها البنوك التجارية من مجموع الأموال المودعة لديها يتم الاحتفاظ بها في البنك المركزي ففي حالة استهداف هذا الأخير التوسع في حجم الائتمان فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع أو يلجأ إليها في أوقات الركود الاقتصادي، أما في حالة التضخم فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني قصد تقليص قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع.
 - **معدل إعادة الخصم:** هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية الراغبة في إعادة خصم الأوراق التجارية المجتمعة لديها والتي قامت بخصمها لصالح زبائنها في وقت سابق، ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم وفي ضوء ذلك تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم على الأوراق التجارية التي يرغب زبائنها بخصمها مما يؤدي إلى تقليل حجم الأوراق التجارية المقدمة للخصم لديها، ويحدث العكس في حالة الركود الاقتصادي.
- **الأدوات المباشرة :** هي أدوات وأساليب يستخدمها البنك المركزي بطريقة مباشرة بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة وتستهمل بشكل أكبر في الدول النامية حيث يعود ذلك لعدم فاعلية آلية السوق ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل ومن هذه الأدوات نذكر:
- **تأطير الائتمان:** ويتمثل في تدخل السلطات النقدية بتحديد سقف القروض الممنوحة ونسبها واتجاهها وفق رزنامة زمنية موزعة على السنة بمعنى ضبط حجم القروض الموزعة، وفي حال الاخلال يفرض البنك المركزي تدخله بعقوبات تنص عليها القوانين في تلك الدولة، وفي حالة عدم الوصول بالائتمان الممنوح إلى سقفه المحدد يمكن السماح للباقي والمسمى بالقدر المتبقي بتوزيعه على الأشهر الستة الموالية، حيث نجد في اصطلاح تأطير الائتمان مفهومين الأول وهو

التأطير الشامل للائتمان الذي يعني ترك المبادرة للبنك في اختيار التمويلات التي يراها مناسبة له، والثاني هو التأطير الانتقائي الذي يتيح للمصرف حيزاً ضيقاً من المبادرة.

- **حد أدنى من السيولة:** تعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري من خلال احتفاظه بأرصدة نقدية سائلة أو أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة دون تكبد خسارة، وحسب نظرية إدارة الخصوم تكمن أهمية السيولة في شيئين هما تجنب مخاطر طلبات السحب من المودعين وتلبية رغبات طالبي القروض بأنواعها بغية تحقيق الأرباح.

- **ودائع مشروطة للاستيراد:** بموجب هذه الأداة يقوم المستورد بإيداع مبلغ الاستيراد لدى البنك المركزي ونظراً لعدم رغبة أو قدرة المستورد تجميد أو توفير هذا المال يلجأ للاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للاستيراد، ويؤدي هذا للتقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد.

- **عمليات مصرفية خاصة:** يتدخل البنك المركزي لتفعيل سياسته النقدية بمنح قروض لبعض القطاعات الأساسية للاقتصاد وهو بذلك يناقض البنوك التجارية عند عجزها أو رفضها لمنح القروض وتستخدم هذه الأداة في الدول التي تكون فيها السياسة النقدية محدودة الأثر وتعتبر أداة غير مباشرة تتميز بالانتقائية.

- **التأثير والإقناع الأدبي:** يتدخل البنك المركزي ودياً وفي إطار العلاقات المهنية غير الرسمية في التأثير على قروض البنوك التجارية ويتوقف هذا على قوة البنك المركزي وعلاقته مع بقية البنوك.

كتقييم نهائي لاستخدام الأدوات المباشرة نؤكد على تخلي عدة دول في تطبيق سياستها النقدية عن اعتمادها على الأدوات المباشرة وذلك خصوصاً في نهاية القرن العشرين لعدة أسباب نذكر منها:

- كبح نشاط البنوك المتميز بالحيوية والفعالية بتسقيف القروض وتقييدها واستخدام رقابة مباشرة وهذا في مجمله يؤثر على المنافسة في الصناعة المصرفية.

- تضرر هذه الأدوات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة.

- يمكن أن تؤدي إلى حدوث مشاكل ونزاعات نتيجة التمييز بين القطاعات وصعوبة تحديد صفات القطاع الأساسي دون غيره.

- صعوبة وجود ضمانات حول تخصيص الائتمان المقدم لبعض القطاعات للأغراض المحددة لها.

2- السياسة المالية

- **تعريفها:** هي ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الكلية الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم والقروض العامة، وكذلك بتقدير مستوى ونمط انفاق هذه الإيرادات فمن خلال السياسة المالية تستطيع الدولة أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي وكذا مستوى النشاط الاقتصادي.

- **أهداف السياسة المالية:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة تدرج ضمن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وهي:

• النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية.

• الاستقرار في الأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات.

• توزيع المداخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع.

- **أدوات السياسة المالية:**

- **النفقات العامة:** تتمثل في كل نفقة تنفقها الدولة لأجل تحقيق مصلحة عامة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.
- **الإيرادات العامة:** تتمثل في كل الإيرادات التي تحصل عليها الدولة تشمل الضرائب والرسوم وأموال الدين العام والدومين العام والإصدار النقدي.
- **الميزانية العامة:** وهي عبارة عن وثيقة رسمية قانونية تشمل جميع النفقات والإيرادات العامة حيث تقوم الدولة بإعدادها سنويا ويتم تنفيذها بعد موافقة البرلمان.